

استناداً إلى الصلاحية المخولة لنا بوجب المادة /٣ الفقرة /١ من قانون وزارة الداخلية لإقليم كوردستان رقم (١) لسنة ٢٠٠٩ وللتضييات المصلحة العامة ولغرض تنظيم منح اجازة شركات استيراد و محلات بيع اجهزة الاتصالات اللاسلكية وتحديد الواقع ونظم كاميرات المراقبة ، فقرنا اصدار التعليمات الآتية:

تعليمات رقم (٩) لسنة ٢٠١٥

تعليمات منح اجازة شركات استيراد و محلات بيع اجهزة الاتصالات
اللاسلكية وتحديد الواقع ونظم كاميرات المراقبة

المادة (١) :

يقصد بالتعابير الآتية المعاني المبينة أعلاه لأغراض تطبيق هذه التعليمات:-

- 1- الاقليم: اقليم كوردستان العراق.
- 2- الوزارة: وزارة الداخلية لإقليم كوردستان.
- 3- الوزير: وزير الداخلية لإقليم كوردستان.
- 4- المديرية: مديرية الشركات الامنية ومنع الاجازات في وزارة الداخلية.
- 5- الشركة: الشركة المسجلة وفقاً لاحكام قانون تسجيل الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة (١٩٩٧) المعدل في المديرية العامة لتسجيل الشركات في اقليم كوردستان والتي تمنع رخصة العمل بوجب هذه التعليمات.
- 6- اجازة الشركة: رخصة تمنح من قبل وزارة الداخلية بعدها حق استيراد اجهزة الاتصالات وتحديد الواقع في اقليم كوردستان وفقاً للشروط والضوابط المحددة في هذه التعليمات.
- 7- اجازة المحل: رخصة تمنح من قبل وزارة الداخلية لفتح محل لغرض بيع اجهزة الاتصالات وتحديد الواقع في اقليم كوردستان وفقاً للشروط والضوابط المحددة في هذه التعليمات.
- 8- لجنة التفتيش: لجنة مشتركة تشكل في كل محافظة يرأسها ممثل مديرية الشؤون الداخلية و ممثل عن الشرطة والاسايش
- 9- اجهزة الاتصالات:- هي تلك الاجهزة التي تستخدم في الحالات المدنية والعسكرية بكافة انواعها واحجامها وتعتمد على نظم الاتصال اللاسلكي مثل اجهزة الموتورولا الثابتة والنقلة ومثيلاتها ، وتشمل اجهزة الاتصال التي تعمل بنظام البث الفضائي (الستلايت) مثل جهاز التريا ومثيلاتها.
- 10- اجهزة تحديد الواقع (GPS):- هي الاجهزة التي تستخدم لتحديد الواقع ويمكن استخدامها في المجالات العسكرية والمدنية، ولا تشتمل اجهزة الموبايل التي تحوى على هذا النظام.
- 11- نظم كاميرات المراقبة : هي النظم التي تستخدم في المراقبة وتشمل الكاميرات التلفزيونية بكافة انواعها واجهزه تشغيلها (D.V.R) مرتبطة أو بشكل منفصل.

المادة (٢) :

يشترط منع إجازة استيراد أجهزة الاتصالات اللاسلكية وتحديد الواقع ونظم كاميرات المراقبة في إقليم كوردستان ما يأتي :

١- ايداع مبلغ وقدرة خمسون الف دولار أمريكي في حساب وزارة الداخلية / مديرية الشركات الامنية و منع الاجازات.

٢- تقديم طلب تحريري لوزارة الداخلية / المديرية العامة للديوان / مديرية الشركات الامنية و منع الاجازات عن طريق المديرية العامة لتسجيل الشركات.

٣- تقديم تعهد خطى مصدق من الكاتب العدل بالالتزام بكافة الشروط والضوابط الموضوعة من قبل وزارة الداخلية بوجب نموذج يعد لهذا الغرض من قبل الوزارة.

٤- تقديم السيرة الذاتية لمالك الشركة و حملة الاسهم و المدير المفوض و عامي الشركة ومدير الحسابات والموظفين العاملين في الشركة .

٥- تقديم عقد تأسيس الشركة .

٦- ان لا تكون المواد المراد استيرادها من المواد المحظورة دوليا او المحظورة بوجب القوانين والتعليمات المعول بها في إقليم كوردستان.

٧- تقديم قائمة بالمواد التي تنتوي الشركة استيرادها .

٨- يجب ان تكون للشركة مقر رئيسي لا تقل مساحة البناء عن ١٠٠ م٢ .

٩- يجب ان تكون للشركة مخزن لتخزين المواد التي تستوردها ومساحة لا تقل عن ٣٠٠ متر مربع وتتوفر فيه كافة شروط الدفاع المدني والاحتياطات الامنية في المناطق المخصصة للمخازن من قبل البلدية.

المادة (٣) :

شروط منح اجازة محل بيع اجهزة الاتصالات اللاسلكية وتحديد الواقع ونظم كاميرات المراقبة:-

١- تقديم طلب لوزارة الداخلية / المديرية العامة للديوان / مديرية الشركات الامنية و منع الاجازات .

٢- ان يكون للمحل مقر لا تقل مساحته عن ٥٠ م٢ .

٣- مسک سجل خاص ببيع المواد يتضمن اسماء وعناوين الاشخاص او الجهات التي قامت بالشراء من المحل كذلك كميات المواد المباعة وانواعها وتفاصيلها.

٤- تقديم قائمة باسماء العاملين في محل وسيفهم الذاتية.

٥- تقديم ما يثبت تسجيل المحل لدى الجهة المختصة .

٦- ايداع تأمينات بمبلغ خمسة الاف دولار باسم وزارة الداخلية.

المادة (٤) :

مدة الاجازة للشركات والمغلات سنة واحدة قابلة التجديد وفقا لشروط التجديد المحددة في هذه التعليمات.

المادة (٥) :

- ١- على الشركة وعند منحها الاجازة من قبل الوزارة الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والشروط والضوابط المعول بها فيإقليم كوردستان.
- ٢- على الشركة الالتزام بتطبيق أي تعليمات جديدة تصدر لاحقاً بعد منح الاجازة لها .
- ٣- على الشركة تقديم لائحة باسماء الجهات التي طلبت المواد التي تستوردها الشركة .
- ٤- لا يجوز للشركة القيام بعمليات بيع من الباطن لشركات أخرى غير مسجلة ومرخصة بموجب هذه التعليمات.
- ٥- لا يجوز للشركة فتح فروع لها خارج مقرها الرئيسي في المحافظة المسجل فيها مقر الشركة الا بموافقة وزارة الداخلية.

المادة (٦) :

على الشركة او اهل مسك السجلات الآتية في مقر الشركة او اهلل :

- ١- السجل التجاري .
- ٢- سجل الحسابات .
- ٣- سجل تسجيل طلبات الحصول على المواد التي تستوردها الشركة او الذي يبيعه اهلل .
- ٤- سجل الصادرة والواردة .
- ٥- سجلات الادخال والاخراج المخزني.
- ٦- دفتر وصولات القبض.
- ٧- سجل زيارات لجنة التفتيش.

المادة (٧) :

على الشركة تنظيم الاستثمارات والملفات الآتية:

- اولاً: استماراة طلب الحصول على المواد التي تستوردها الشركة والتي تنظم من قبل الوزارة وترقم بارقام تسلسلية وتدخل ضمن قاعدة البيانات التي تنظم لهذا الغرض في المديرية .
- ١- الملف الخاص بكل جهة تطلب الحصول على المواد التي تستوردها الشركة .
 - ٢- ملف موظفي الشركة.

ثانياً: على الشركة تسجيل جميع الملفات الخاصة بالجهات التي تطلب الحصول على المواد التي تستوردها على قرص مدمج (CD) وارسالها شهريا الى المديرية لغرض تسجيلها في قاعدة البيانات.

المادة (٨) :

- ١- يجب على الشركة تقديم طلب لغرض استيراد اية شحنة من المواد قبل شهر من التعاقد عليها على الاقل تبين في الطلب نوع المواد وكيفيتها ، وبلد المنشأ ، والبلد المستورد منها ، ولا يجوز لها التعاقد عليها الا بعد الحصول على موافقة الوزارة.

٢- يتم الكشف على المواد المستوردة وفحصها في النقاط المحدودة للتأكد من مطابقتها للمواصفات والتعليمات و في حالة عدم مطابقتها يمنع ادخالها وعلى الشركة اخراجها من اقليم كوردستان.

المادة (٩) :

١- لا يجوز ادخال اية مواد الى اقليم كوردستان الا من قبل الشركات المجازة من الوزارة وبعد الحصول على الموافقة الامنية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة العاشرة من هذه التعليمات.

٢- في حال ضبط اية مواد من قبل السلطات المختصة وغير مجاز باستيرادها يتم ايداعها في مخازن وزارة الداخلية بعد تنظيم حضر اصولي بكمياتها وانواعها ويعال المخالف الى الحكمة وفقاً للقانون.

٣- تبقى المواد المضبوطة في مخازن وزارة الداخلية لحين صدور قرارات من الحكمة.

٤- يستوفى مبلغ قدره ثلاثون الف دينار عن كل طن من المواد المضبوطة يومياً من المخالف كرسوم تخزين ، ويستوفي مبلغ عشرون الف دينار اذا كانت المواد بوزن اقل من طن واحد .

٥- يتحمل المخالف اجره النقل و الشحن و التفريغ.

المادة (١٠) :

١- تشكل في مديرية الشؤون الداخلية في كل محافظة او ادارة مستقلة لجنة خاصة يرأسها مدير الشؤون الداخلية او من ينوبه و عضوين من ممثل الشرطة و الاسايش.

٢- تتولى اللجنة مهمة التفتيش الدوري والفجائي لمقار ومخازن الشركة او المخل لغرض التأكد من تطبيقها للتعليمات.

٣- في حال رصد اللجنة اية خالفة يجوز لها اغلاق مقر الشركة او المخزن او المخل بصورة مؤقتة ورفع تقريرها الى الوزارة للبت فيه.

٤- على المديرية في الوزارة رفع تقرير لجنة التفتيش الى الوزير مرفقاً بتوصياتها لغرض اصدار القرار المناسب.

المادة (١١) :

١- في حالة فقدان احدى شروط منح الاجازة يتم سحب اجازة الشركة او المخل واغلاق مقرها و مخازنها لمدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر و على الشركة او المخل اعادة الوضع الى ما كان عليه قبل فقدان احدى الشروط ، واذا لم تتمكن من ذلك تلغى اجازة الشركة او المخل .

٢- في حال خالفة الشركة او المخل لهذه التعليمات وتم تأييد المخالف من قبل لجنة التفتيش يتم اغلاق الشركة او المخل ووضعها في القائمة السوداء لمدة لا تقل عن سنة.

٣- يكون القرار الصادر في الفقرتين ١،٢ اعلاه قابلاً للطعن امام المحكمة الادارية خلال ثلاثون يوماً من تاريخ صدوره.

المادة (١٢) :

يجوز تجديد اجازة الشركة او المخل وفقاً للشروط الآتية :

- ١- تقديم طلب تحريري.
- ٢- ان تكون جميع شروط منح الاجازة المنصوص عليها في المادة الثالثة بالنسبة للشركات والرابعة بالنسبة للحال مستوفية عند طلب التجديد.
- ٣- تأييد براءة الازمة الضريبية.
- ٤- تأييد لجنة التفتيش المشكلة بموجب هذه التعليمات.
المادة (١٣) :

تستوفي رسوم ادارية من قبل الوزارة مقابل منح الاجازة للشركات والحال المختصة في مجال استيراد وبيع اجهزة الاتصالات اللاسلكية وتحليل الواقع ونظم كاميرات المراقبة وكالاتي:-

- ١- مبلغ ثلاثة ملايين دينار مقابل منح اجازة شركات الاستيراد.
- ٢- خمسة الف دينار مقابل منح اجازة محلات البيع.

المادة (١٤) :

تنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

كريم سنجاري
وزير الداخلية